جامعة المستقبل
كلية العلوم الادارية / قسم ادارة الاعمال

المادة: ادارة المصارف
المرحلة: الثالثة
2025-2024

المحاضرة السابعة

مداخل ادارة الموجودات (Approaches Assets Management)

تنتهج المصارف التجارية عدة مداخل أو اساليب تعتقد انها ملائمة الإدارة موجوداتها بما يضمن لها تحقيق الربحية المستهدفة ، وتقليل المخاطر التي غالبا ما ترافق العملية الإستثمارية ، ويتطلب من المصرف اتخاذ عدة قرارات استثمارية لكي تكون ادارته للأصول فاعلة ومؤثرة ، أي عدم حصول تعارض بين السيولة والربحية وفيما يأتي أهم المداخل أو الاساليب التي يمكن للمصرف اتباعها في ادارة موجوداته .

أولاً : مدخل تجميع الأموال (Approach of Monetary Collection)

يعتمد هذا المدخل على قيام المصرف التجاري بتجميع الأموال من مختلف المصادر (الودائع تحت الطلب ، وودائع التوفير ، والودائع لأجل، ورأس المال المدفوع ، والاحتياطيات ، والارباح المحتجزة ، والقروض المختلفة وخاصة طويلة الأجل ...) ثم يقوم بتوظيفها في مختلف بنود الموجودات (الاصول) .

ولكي يحقق هذا المدخل أو الاسلوب اهدافه المطلوبة ، فانه يتطلب من المصرف ان يكون ملما الماما كاملا بالقيود الموضوعة عليه مثل قيود السيولة العامة ، والاحتياطيات القانونية والارباح المستهدفة ، وتوظيف المصارف هذه الاموال حسب اسبقيات تختارها وفق معايير محددة بما يجنبها مشكلة السيولة والربحية ، والشكل (١) يوضح آلية هذا المدخل.

د.ابراهيم رسول هاني

الشكل رقم (1)

الية مدخل تجميع الاموال

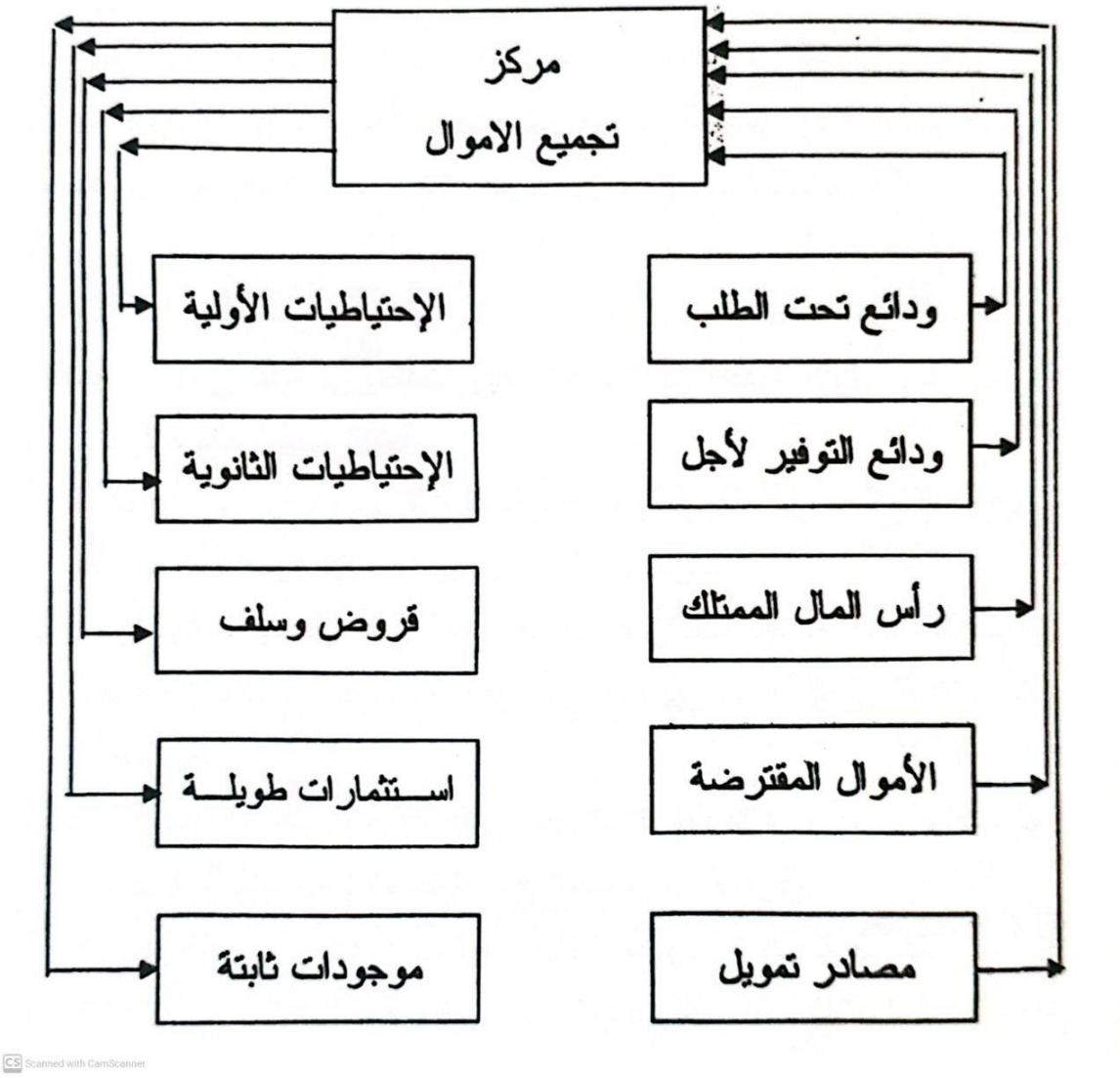

Scanned with CamScanner

ويمكن استعراض آلية توظيف المصرف لأمواله وفق مدخل تجميع الاموال وكما يأتي :

1- الأرصدة النقدية الجاهزة (الاحتياطيات الأولية) Primary Reserves

وهي تلك الموجودات النقدية التي يمتلكها المصرف التجاري دون ان يكسب فيها أي عائد ، وتتألف هذه الموجودات السائلة من (النقد في الصندوق ، وارصدة لدى البنك المركزي ، وارصدة لدى المصارف التجارية ، وارصدة سائلة اخرى ...) .

وان على المصرف التجاري قبل ان يفكر بأي استخدام آخر لأمواله النقدية ، ينبغي عليه أن يحتفظ بهذه الاحتياطيات النقدية الأولية وبمقدار كاف للوفاء بالمطاليب الآتية :

أ - مواجهة السحب اليومي من الودائع الجارية وجزء من ودائع التوفير عند مطالبة المودعين بها وبدون إخطار سابق.

ب - مواجهة ما يتحقق على المصرف من التزامات أجنبية بسبب ما يتم شحنه من بضائع لحساب المستوردين المحليين ضمن إطار الاعتمادات المستندية .

ج - المحافظة على رصيد نقدي لدى البنك المركزي وذلك لاجراء المقاصة (التسوية) للصكوك مع المصارف الأخرى .

د - تطبيق قانون مراقبة المصارف وذلك بضرورة الاحتفاظ بنسبة من الاحتياطي القانوني المفروض على الودائع المصرفية والواجب إبداعه لدى البنك المركزي.

2- محفظة الحوالات المخصومة والأوراق المالية (الاحتياطيات الثانوية) (Secondary Reserves)

وهي تلك الموجودات غير النقدية ولكنها تكون قريبة من الموجودات النقدية ، بمعنى إنه من الممكن تحويلها إلى نقد سائل خلال فترة زمنية قصيرة دون خسائر أو بخسائر قليلة ، وهذه الاحتياطيات تمثل دعامة للاحتياطيات الأولية ومكملة لها ، رغم إنها تساهم في أرباح المصرف ، أي إن الغرض الأساسي من الاحتياطيات الثانوية هو ((السيولة)) والغرض الثاني هو ((الربحية)) ، وهذا يعني إنها موجودات قريبة للسيولة وتدر أرباحا .

وتستخدم الاحتياطيات الثانوية للوفاء بمطلبين أساسيين هما :

أ - لمواجهة السحوبات المحتملة ، أي تلك التي يمكن التنبؤ بها تقريبا كازدياد السحب خلال فترات معينة من السنة كما هو الحال في المواسم الزراعية والأعياد وغيرها .

ب - لمواجهة السحوبات الاستثنائية أو البعيدة الاحتمال، كانتشار الخوف لدى المودعين وتكدسهم أمام المصارف لسحب ودائعهم خوفا من إفلاس المصارف مثلا .

3- القروض والسلف : (Loans and Advances)

تأتي القروض والسلف في المرتبة الثالثة في تخصيص أموال المصرف ، فبعد أن يتخذ المصرف الاستعدادات اللازمة من احتياطيات أولية واحتياطيات ثانوية للوفاء بالتزاماته المالية ، فإن عليه

د.ابراهيم رسول هاني

أن يتوجه لتلبية طلبات زبائنه من القروض والسلف ، والتي تمثل في كثير من الأحيان الجزء الأكبر من أصول المصرف ، وبالتالي فهي تمثل المصدر الرئيسي لأرباحه من ناحية ، ومصدرا لأغلب خسائره التي قد يتعرض لها نتيجة لعدم السداد من ناحية أخرى .

4- الاستثمارات طويلة الأجل والموجودات الثابتة : Long-Term Investment and Constant Assets

قد تتوفر لدى المصرف التجاري أموال فائضة بعد الانتهاء من اشباع مجالات التخصيص في البنود السابقة ، وهنا توجه هذه الأموال نحو الاستثمارات طويلة الأجل كالقروض والأوراق المالية طويلة الأجل والاستثمار في العقارات والآلات وغيرها من الموجودات الثابتة .

وعلى الرغم مما يتميز به مدخل تجميع الأموال من سهولة في التطبيق والاستخدام ، وإنه لا يحتاج إلى كوادر مصرفية متخصصة كبيرة ، إلا إنه يغلب عليه بأنه يتجاهل مصدر الأموال مما يؤدي إلى اختلاطها وعدم تمييزها ، وإنه لا يحقق الترابط بين متطلبات السيولة وفقا لكل نوع من الودائع .

إضافة إلى إنه لا يحدد هذه المتطلبات إلا كنسب إجمالية من الودائع والتي قد تختلف أهميتها حسب نوع المصدر .

وقد يترتب على ذلك زيادة في حجم السيولة بشكل أكثر مما تدعو إليه الحاجة مما يؤثر على ربحية المصرف .

ثانياً : مدخل تخصيص الأموال حسب مصادرها : Approach of Detecting Money According to Source

على ضوء الانتقادات التي وجهت إلى مدخل تجميع الأموال ظهر مدخل تخصيص الأموال حسب مصادرها ، والذي يعتمد على حقيقة مفادها إن السيولة التي يحتاجها المصرف ترتبط بمصادر الأموال ، مثلا إن الودائع تحت الطلب ذات سيولة عالية ، لأنها تطلب باستمرار متى شاء المودع استرجاعها ، وعليه فإن المصرف يتحسب لهذه الحالة وهو يحتاج استنادا إلى ذلك إلى احتياطيات عالية وأكبر ما تحتاجه الودائع ذات السيولة الأقل (ودائع التوفير والودائع لأجل مثلا) . كما إن حركة حسابات الودائع تحت الطلب أكبر مقارنة بالودائع الأخرى .

د.ابراهيم رسول هاني

ولهذا فإن الجزء الأكبر من كل دينار يودع كوديعة تحت الطلب يوجه إلى الاحتياطيات الأولية والثانوية وجزء صغير يوجه إلى الاستثمار في القروض قصيرة الأجل ، وتخصص ودائع التوفير والودائع لأجل إلى الاحتياطيات الأولية والثانوية وإلى القروض والسلف متوسطة وطويلة الأجل .

لما رأس المال المتملك فأنه يتطلب سيولة أقل ، لذلك يستخدم معظمه في تمويل الأصول الثابتة كالآلات والعقارات والقروض طويلة الأجل والأوراق المالية ذات السيولة المنخفضة ، والشكل (٢) يوضح هذا المدخل.

الشكل رقم (2)

يوضح الية مدخل تخصيص الاموال حسب مصادرها

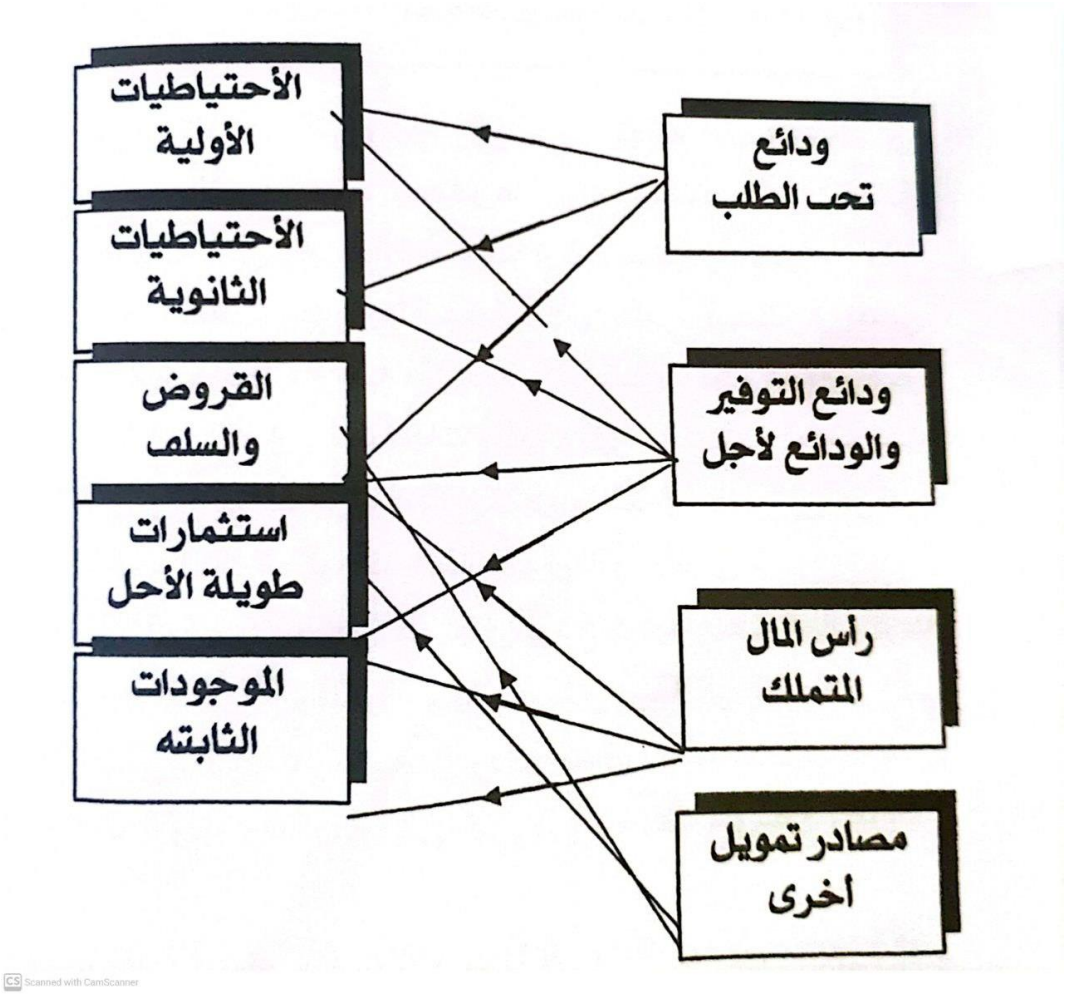

Scanned with CamScanner

أن هذا المدخل على الرغم مما يتصف به من مميزات من انه يقلل من الموجودات السائلة مقارنة بمدخل تجميع الأموال ، وذلك بتوجيه المزيد من الأموال إلى محفظتي القروض والاستثمارات مما يساهم في تحسين ربحية المصرف ، ويربط بين الاحتياطيات من السيولة والتوظيف وفقا لنوع المصدر ، ألا انه يعاب عليه بانه يفترض أن مصادر الاموال مستقلة عن مجالات الاستخدام والتوظيف ، وانه يركز على تحديد متطلبات السيولة كمتوسط وليس على أساس المتطلبات من السيولة الحدية أي الاضافية .

ثالثا - مدخل بحوث العمليات :(Operation Researches Approach)

تعرف بحوث العمليات بانها طريقة علمية تجهز الادارة بقرارات كمية حول المشاكل التي تجابهها ، ويتضمن مدخل أو اسلوب بحوث العمليات خمس خطوات أساسية هي :

١- تعريف المشكلة: Identifying Problem

يتم تعريف المشكلة وذلك بتحديد كل من الهدف والبدائل والقيود ، فبالنسبة للهدف قد يتمثل في زيادة الارباح أو تقليل التكاليف .... والبدائل فهي تحديد طرق العمل المختلفة والتي تستخدم في التقييم حيث يمكن قياس الكفاءة بالربح أو بالتكلفة .

أما القيود فهي مجموعة من المحددات كالاموال والايدي العاملة والمعدات والوقت .... التي تحكم المشكلة وان الحل المقبول للمشكلة يجب أن يتماشى مع القيود التي فرضتها مجموعة الموارد المتاحة .

-- انتهى --

د.ابراهيم رسول هاني